بيـــــان

**سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني**
**نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية**

أمـــام

# اجتماع المشاورات الإقليمية حول استدامة السلام

ريتز كارلتون الشرق - الدوحة

18-19 يناير 2018

*بسم الله الرحمن الرحيم*

**سعادة السيد / ميروسلاف لاجاك، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة**

**أصحاب السعادة،**

**السيدات والسادة،**

يسعدني أن أرحب بكم في الدوحة كما أشكركم على مشاركتكم في هذا الاجتماع حول استدامة السلام من خلال هذه المشاورات الإقليمية الهامة، ويشرفنا في دولة قطر في إطار التعاون القائم مع الأمم المتحدة، والمساهمة في الجهود الأممية لمواجهة تحدياتنا المشتركة استضافة هذه المشاورات نظراً لكونها تعالج مسألة ذات أهمية لدولة قطر ولمنطقتنا وللمجتمع الدولي، من أجل بناء عالم أكثر سلاماً وازدهاراً.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للجهود القيمة التي يضطلع بها سعادة السيد/ ميروسلاف لاجاك في قيادة أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة ولتعزيز حقوق الإنسان

والتنمية المستدامة وبناء السلام، والشكر موصول لممثلي الدول الأعضاء وجميع المشاركين في هذا الاجتماع على جهودهم القيمة والكبيرة. كما أحيي معالي الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة للوقاية من النزاعات، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية، ويسعدنا أن يكون هذا الموضوع على رأس أولوياته.

**أصحاب السعادة،**

**السيدات والسادة،**

إن المجتمع الدولي يواجه تهديدات وتحديات خطيرة للسلم والأمن الدوليين وهي التحديات التي تضع الأمم المتحدة –باعتبارها إطاراً جامعا للأمن الجماعي- في اختبار حقيقي لنجاحها في تحقيق ذلك.

إن السلام لا يعني مجرد عدم وجود الحرب، لكن معناه أوسع وأشمل من ذلك. إنّ السلام يعني احترام الشرعية وحقوق الإنسان، ويعني معالجة التوترات المتزايدة الناجمة عن كل أنواع النزاعات التي لم تتم تسويتها، بطريقة عادلة ومتساوية وينبغي أن يكون ذلك هو استراتيجية الأمم المتحدة لمنع النزاع.

إن السلام لا يتحقق إلا بالعدل والتوازن في إرضاء مصالح مختلف الدول بغضّ النظر عن حجم ثروات تلك الدول أومساحتها الجغرافية, وعندما يختل العدل

والتوازن فإنّ النتيجة تكون هي النزاعات وعدم الاستقرار..

ولا يمكن للسلام أن يعم البشرية ولا للأمن أن يتحقق طالما وُجدت الأطماع، وطالما أن الشرعية الدولية لم تتحقق وطالما قامت العلاقات الدولية على منطق القوة، والتجأت القوة إلى تسييس القانون لتبرير تدخلها.

لذلك، تبدو حاجة المجتمع الدولي الآن أكثر إلحاحاً لتبنّي منظورٍ أكثر شمولية في التعامل مع قضايا السلم والأمن الدوليين من منطلق وقائي يقوم على معالجة أسباب وجذور النزاعات ويحول دون اندلاعها، آخذاً في الاعتبار العلاقات العضوية بين السلم والأمن والتنمية.

**السيدات والسادة ،،**

انطلاقاً من إيماننا بأن استدامة السلام هي مسؤولية مشتركة للأسرة الدولية وتستلزم بذل جميع الدول جهوداً لإيجاد حلول عادلة للتحديات التي تواجه تحقيق السلام، فقد اعتمدت دولةُ قطر سياسةً ترتكز على الوفاء بالالتزامات التي تمليها عليها شراكتها مع الأمم المتحدة لتحقيق أهداف ومقاصد الميثاق. ويتجلى التزامنا بتحقيق السلام واستدامته في السياسات والخطوات التي تقوم بها

دولة قطر في إطار التعاون الدولي حيال كافة المسائل المهمة للمجتمع الدولي.

وأنتهز هذه المناسبة لأجدد التزام دولة قطر بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية 2030، بوصفها خطةً ليس للتنمية فحسب بل خطة للسلام أيضاً، وكونها تتوافق مع سياستنا في دعم مرتكزات السلام وتعزيز حقوق الإنسان، والتصدي لعدم المساواة، وإعمال الحق في الوصول إلى العدالة، ومكافحة الفساد، وترسيخ القيم الإنسانية النبيلة، ومنها حرية التعبير عن الرأي والحق في المشاركة في صنع القرار.

ولكون هذه العناصر من أولويات دولة قطر وركائز سياستها ورؤيتها الوطنية 2030 التي ترتكز على تنمية المواطن القطري وإعلاء قيمة الإنسان كمحور أساسي في استراتيجية الدولة، فإن دولة قطر تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى قطعت شوطاً طويلاً نحو تحقيق هذه العناصر في كافة المجالات، ومنها حماية حقوق وكرامة كل من يعيش على أرض قطر وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم في العيش الكريم، وتحقيق مستوى مرتفع للتنمية البشرية انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن قضية التنمية البشرية هي قضية ذات أولوية لكونها تصب في الصالح العام ولكونها شرطاً أساسياً لتحقيق السلم والأمن والتسامح. كما أننا فخورون ببناء مؤسساتنا الوطنية التي نجحت في تنفيذ خطط الدولة لتحقيق مجتمع يتسم بالعدالة الشاملة، وأشير هنا إلى أن دولة قطر أصبحت اليوم إحدى أكثر البلدان أماناً في العالم على الرغم من وجودنا في منطقة مضطربة، كما تتبوأ دولة قطر مكانة متقدمة بين الدول التي تكرس احترام سيادة القانون وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وهو أمر تعكسه المؤشرات العالمية للتنمية البشرية.

**أصحاب السعادة،**
**السيدات والسادة،**

يكتسي اجتماع الدوحة لبحث استدامة السلام أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا في هذا الوقت الذي تواجه فيه أزمات وضغوطا كبيرة، ولعل ما يدعو للأسف والألم لشعوب المنطقة أن منطقتنا تحولت من منطقة سلام وتعايش إلى منطقة مضطربة تغلب عليها أنباء الكوارث والمآسي الإنسانية.

وفي إطار الشفافية والصراحة التي اعتدنا عليها في دولة قطر، فإنه على الرغم من الدلائل المبكرة التي كانت تنذر بتفاقم هذه الأزمات، إلا أننا كمنطقة وكمجتمع دولي لم نقم بما يكفي لمنعها من التفاقم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى افتقار المنطقة إلى الاستثمار الممنهج في الوقاية، والتقصير في معالجة الدوافع الكامنة للصراعات.

وهنا فلا بد من الإقرار بأنه لا يمكن تحقيق السلام إلا عبر التعاون والتعايش السلمي، وأن التغاضي عن احترام سيادة القانون، وعدم المساءلة عن الطغيان

والعدوان كانا من الأسباب الرئيسية لتزايد وتفاقم الأزمات والصراعات والتطرف والإرهاب.

إن رؤيتنا في دولة قطر هي رؤية شمولية تضع في قمة أولوياتها الوقاية الممنهجة والوساطة وحل النزاعات. ووفق هذه الرؤية، تقدّم دولة قطر مساهمات ضخمة في مجال التنمية البشرية لتوفير التعليم والتنمية الاقتصادية في منطقتنا. فنحن نرى في التعليم أداة رئيسية لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات. ولهذا التزمنا بتعليم سبعة ملايين طفل وتوفير التمكين الاقتصادي لنصف مليون من شباب المنطقة. وفي هذا الصدد، تعاونّا مع الأمم المتحدة لتعزيز فرص العمل للشباب من خلال بناء القدرات وإطلاق برامج لمنع التطرف العنيف.

واستناداً إلى تجربتنا في حل النزاعات وشراكاتنا مع المؤسسات الأممية، فإن الوقاية تستلزم وجود مؤسسات مفتوحة وشفافة توفر الأمن والعدالة والتعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من الخدمات الأساسية كأساس للسلام والتقدم. كما يستدعي الحفاظ على السلام مكافحة الفساد، والحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة. ويُسعدنا دوماً أن يُشار إلى دولة قطر بأنّها من بين

أفضل الدول في مجال مكافحة الفساد، وأسست في عام 2011 أول مركز إقليمي لسيادة القانون ومكافحة الفساد بالشراكة مع الأمم المتحدة.

لقد ركّزت دولة قطر على الوساطة كأداة رئيسية لتحقيق السلام وحل النزاعات بالسبل السلمية، مما أتاح لنا حل العديد من النزاعات في المنطقة. ونظراً للحاجة الماسة إلى المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى لمنع النزاعات وتسويتها بالسبل السلمية، فإننا نعيد التأكيد على أهمية أن تحظى الوساطة بأهمية أكبر في إطار الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق السلام الذي نصبو إليه جميعاً ونجتمع اليوم في الدوحة من أجله، ليس فقط على أعراض الصراع، بل على أسبابه ومحركاته، والسعي إلى حلول شاملة له . وفي حالة اندلاع العنف، فإن مما يفاقم من

تعقيد الأزمات اللجوء إلى القمع وتصعيد العنف بدون استراتيجية للسلام.

وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن تكون المنظمات الإقليمية المنبر الذي يتم فيه بحث طرق بنّاءة حول كيفية العودة إلى السلام وبحث إجراءات فاعلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، انطلاقاً من دورها الذي أكده ميثاق الأمم المتحدة.

**أصحاب السعادة،**
**السيدات والسادة،**

إن المشاركة الشاملة ووجود الفرص المتكافئة هي عوامل هامة لتحقيق الأمن الاجتماعي وعناصر حاسمة للحفاظ على السلام ومنع نشوب الصراعات. إننا نمر بمرحلة انتقالية في العديد من هذه القضايا في منطقتنا وما يزال أمامنا الكثير من العمل في مجالات مثل حماية حقوق المرأة والشباب، من بين مسائل عديدة أخرى.

لا بد من الإصغاء إلى الشباب بشكل خاص، فهم صنّاع المستقبل، ومشاكلهم تقع في سياق الأزمات الجارية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث دأبوا على المطالبة بالتغيير الذي هو سنة الحياة وأداة التقدم نحو المستقبل الواعد للأجيال القادمة. ولهذا علينا إحراز تقدم سريع من أجل منع قوى الفوضى من استغلال هذا التعطّش إلى التغيير استغلالاً سلبياً.

إن دولة قطر تواصل تقديم المبادرات من أجل دعم الشباب للعمل والانخراط في التنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم، وفي هذا المجال، نفخر بما أنجزناه، ولا يفوتني أن أشيد بالجهود التي تضطلع بها مؤسسة "صلتك" لدعم قضايا الشباب في المنطقة، وايجاد حلول لمشاكلهم وإبعادهم عن التطرف والعنف.

**أصحاب السعادة،**

**السيدات والسادة،**

**استشعاراُ بمسؤوليتنا لدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة، وإنجاح مبادراته نحو تحقيق السلام، وأخذاً بالاعتبار الدور الحاسم للدبلوماسية الوقائية التي تشكل ركيزة أساسية في رؤية الأمين العام، وما تضمنته رسالته بمناسبة حلول سنة 2018 التي قرع فيها جرس الخطر بما سماه Red Alert جراء غياب السلام في العالم وتفاقم التحديات، فإننا نقترح عقد مؤتمر دولي حول الدبلوماسية الوقائية، وإن دولة قطر على استعداد لاستضافته، ونُشدد في هذا الخصوص بأن عقد هذا المؤتمر ينبع من حاجة العالم اليوم للسلام أكثر من أي وقت مضى، وبالأخص منطقتنا.**

ختاماً، تُجدد دولة قطر التزامها بمواصلة دعم الأمم المتحدة وجهود الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن لتحقيق السلام الذي تنشده الأسرة الدولية، ونتطلع إلى المزيد من التعاون والعمل المشترك معكم، طالما أنه يصب في خدمة سلام الإنسانية .

وأتمنى لهذا الاجتماع النجاح **وأن تسهم مداولات الدوحة** عبر مساعيكم وجهودكم لخدمة الإنسانية **في بلورة أفكار ونتائج تُثري الاجتماع رفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة في إبريل القادم حول استدامة السلام، وتحقيق الأهداف المرجوة منه.**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**